الفعاليات الاقتصادية Economic Activities

يمكن تقسيم الفعاليات الاقتصادية الى اربع هي :

1- الانتاج

هو خلق المنفعة او زيادتها, اذ ان اية عملية شأنها ان تسهم في تحقيق نفع معين تعد انتاجاً, وعندما يحول العامل المواد الاولية الى شكل آخر اكثر فائدة يكون هناك انتاج ايضاً, ومن الناحية العملية لا شيء يؤكل او يلبس او يستعمل يأتي مباشرةً من الطبيعة, فالخبز مثلاً هو النتيجة النهائية لسلسلة طويلة من العمليات الانتاجية, تبدأ بزراعة وحصاد القمح ومن ثم طحنه وخبزه ثم نقله وتسويقه, فالعملية التي تملأ الفجوة بين الموارد الطبيعية الاصلية وحاجات المستهلك النهائي هي الانتاج .

2- التبادل

بعد عملية الانتاج تتم عملية مبادلة السلع والخدمات بين افراد المجتمع الذين شاركو في العملية الانتاجية, وخير وسيلة لعملية التبادل هي النقود ثم تستخدم النقود للحصول على سلع اخرى .

3- التوزيع

يقصد بالتوزيع هو تقسيم القدرة الشرائية الدخول (الحصص) بين اولئك الذين اسهموا في الانتاج, وان هذا التقسيم يكون بشكل مدفوعات, اجور, ريع, فائدة, ربح, وان هذا التوزيع يسمى بالتوزيع الوظيفي لأن توزيع الدخل على عناصر الانتاج (العمل , الفائدة , الريع , المنظم) كلاً حسب وظيفته او حسب نسب اسهام ذلك العامل في الانتاج الكلي .

4- الاستهلاك

هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لأشباع الحاجات الانسانية لافراد المجتمع ولكي تكون الحاجات طلباً لابد من توفر شرطين اساسيين هما قدرة الافراد على الدفع النقدي والمتمثلة بالقدرة الشرائية والرغبة لشراء هذه الحاجات من اجل تحفيز المنتج على الانتاج .

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى

علم الاقتصاد هو احد العلوم الاجتماعية التي تعني بدراسة الانسان في المجتمعات البشرية, وتتداخل العلوم الاجتماعية فيما بينها إلا ان لكل علم خاصيته ومهامه, ولكن من المؤكد ان تطور كل علم من العلوم لا يتم بدون ارتباطه بالعلوم الاخرى .

1- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع لا يمكن للباحث الاقتصادي ان يهمل الظواهر الاجتماعية مثل ظاهرة الانفجار السكاني والاسباب الاجتماعية عند دراسته وتحليله للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع .

2- علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ يرتبط الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بدراسة التاريخ , ففي احداث التاريخ جانب اقتصادي يمكن ان يستفاد من دراسته وتحليله واستخراج نتائج ذات اهمية منه تساعد على فهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة . وعن طريق الدراسات التاريخية يستطيع الباحث الاقتصادي ان يدرس مجموعة العوامل السياسية والقانونية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اثرت في تطور شعب ما او دولة ما .

3- علاقة علم الاقتصاد بالقانون, فالاقتصاد هو اساس المجتمعات والقانون هو الاطار التنظيمي لها, اذ انه ينظم العلاقات بين افراد المجتمع بعضهم ببعض وبين افراد المجتمع والسلطة العامة وبين الاجهزة المختلفة

للسلطة العامة داخل الدولة وبين الدول الاخرى, ويؤدي التطور الاقتصادي المطرد الى تعديل هذا الاطار القانوني كما يؤثر القانون في النشاط الاقتصادي وفي مدى اتساعه, وكلما كانت النصوص القانونية مرنة ساعد ذلك في تلبية حاجات النمو الاقتصادي فعلى سبيل المثال عندما تتحول احدى الدول من نظام اقتصادي الى آخر فلابد من تغيير الكثير من التشريعات القانونية لتتناسب مع النظام الجديد .

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس الذي يبحث في تصرفات الافراد الشخصية والعوامل التي تدفعهم الى سلوك معين دون غيره, وان هذا السلوك في المجتمع يؤثر الى حد كبير في التطورات الاقتصادية للمجتمع .

5- علاقة علم الاقتصاد بالإحصاء كعلم يهتم بتحليل الظواهر الاقتصادية يتطلب جمع البيانات عنها, مثال على ذلك دراسة الدخل القومي وكيفية توزيعه على افراد المجتمع والدورات الاقتصادية واتجاهات الانتاج الصناعي والزراعي وتقلبات الاسعار وتحليل الحسابات القومية وغيرها من الموضوعات لا يتم دراستها إلا اذا توافرت لدى الباحث احصاءات تفصيلية دقيقة .

انواع التحليل الاقتصادي

تصنف انواع التحليل الاقتصادي الى نوعين :

1 . التحليل الاقتصادي الجزئي

ويهتم هذا النوع من التحليل بدراسة سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمنفردة مثل المستهلك الفرد , المنتج الفرد او المنشأة , الصناعة , تحديد السلع النسبية للسلع والخدمات, وهنا يقتصر التحليل الجزئي على دراسة سلوك وقرارات الوحدات الصغيرة التي تهدف الى تعظيم منافعها من خلال قيامها بوظائفها الاقتصادية المختلفة كتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة , الانتاج والتبادل والاستهلاك .

2 . التحليل الاقتصادي الكلي

ويهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة سلوك الاقتصاد القومي ككل, والتعرف على طبيعة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتفسير سلوكها وعلاقاتها بعضها ببعض كالاستثمار الكلي , الاستهلاك الكلي , الدخل القومي , الانفاق القومي , التوظيف الكلي, وبذلك فان التحليل الاقتصادي الكلي يختص بالتعرف على خصائص الاقتصاد القومي ككل مستقلاً عن الوحدات والاجزاء المكونة لها .

الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

يتبع الاقتصاديون التقليديون منهج التحليل الاقتصادي الجزئي على مستوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة كدراسة الطلب والعرض والسعر والربح وان تحليلهم بعتمد على نظرية التوازن الجزئي .

ان التحليل الجزئي يتناول دراسة ظاهرة خاصة واحدة ويعتبرها ممثلة لكل الظواهر الاخرى المقاربة, ثم يحاول تعميم المعلومات المستخلصة من دراستها على دراسة الظواهر بصورة شاملة.

أما التحليل الاقتصادي الكلي فانه يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية الكبيرة والمجاميع الاقتصادية الكلية كدراسة العرض الكلي والطلب الكلي والدخل القومي وحجم الاستثمار والتشغيل في المجتمع, وبذلك فان التحليل الاقتصادي الكلي لم يعد يدرس دخل الفرد او المنشأة كما هو الحال في التحليل الاقتصادي الجزئي اذ انه يعتمد على نظرية التوازن الكلي عند تحليله للمتغيرات الاقتصادية .

عناصر المشكلة الاقتصادية

تواجه الانظمة الاقتصادية بمختلف انواعها ثلاثة عناصر للمشكلة الاقتصادية وكالآتي :

أ- تكوين سلم التفضيل الجماعي : ماذا ننتج ؟

ونعني به ترتيب الحاجات الإنسانية حسب أهميتها وأولويتها فطالما أن الموارد الاقتصادية المتاحة لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية فمعنى ذلك أنه لابد من إشباع هذه الحاجات حسب أهميتها وأولويتها فيتم في البداية إشباع الحاجات الأساسية وبعد ذلك تشبع الحاجات غير الأساسية حسب الموارد فمثلا في البداية بيت للسكن ثم غذاء ثم كساء ثم كماليات من سيارة أو ثلاجة .....إلخ.

ب- تنظيم الإنتاج : كيف ننتج ؟

إذا كانت المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية فلابد من إيجاد وسيلة لاختيار أفضل الطرق لإنتاج ما تقرر إنتاجه حسب سلم التفضيل الجماعي .

ج- توزيع الإنتاج : لمن ننتج ؟

بعد أن يتم الإنتاج لابد من اتباع طريقة معينة أو نظام محدد من أجل توزيع هذا الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية بما يضمن تحقيق أقصى إشباع لاحتياجات المجتمع .

الطلب

يُعرّف الطلب بانه جدول الكميات من سلعة او خدمة معينة والتي يكون المشترون مستعدون شراؤها بأسعار معينة وخلال فترة زمنية معينة, او هو عبارة عن العلاقة الدالية بين السعر والكمية التي يرغب المستهلكون الحصول عليها من السلعة, ويطلق على هذه العلاقة " قانون الطلب " والذي يشير الى العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها بافتراض بقاء العوامل الاخرى المؤثرة بالطلب ثابتة . **يتكون الطلب من عنصرين الاول ذاتي متمثلاً بالرغبة بالحصول على السلعة والثاني موضوعي متمثلاً بالقدرة على الشراء .**

قانون الطلب

يمكن التعبير عن قانون الطلب بانه العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة .

اذ ان ارتفاع سعر السلعة يؤدي الى انخفاض الطلب عليها وانخفاض السعر يؤدي الى ارتفاع الكمية المطلوبة مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة بالطلب، (الدخل , اسعار السلع الاخرى , اذواق المستهلكين , العادات والتقاليد , ... الخ) . ويمن التعبير عن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة مع سعرها من خلال العلاقة الدالية الاتية:

$$D = f (p)$$

وكذلك الجدول التالي يعبر عن العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعرها

جدول (1)

الكميات المطلوبة من السلعة X

Px	Qx
100	850
150	800
200	750
250	700
300	650
350	600
400	550
450	500

يلاحظ من الجدول بان ارتفاع سعر السلعة X من 100 الى 150 ادى الى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة المذكورة من 850 الى 800 , وايضاً نلاحظ بانه طالما السعر يرتفع فان الكمية المطلوبة تنخفض والعكس صحيح معبرةً عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها .